TD

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

TD/B/49/7
1 August 2002

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية

الدورة التاسعة والأربعون

جنيف، ٧-١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢

البند ٤(ب) من جدول الأعمال المؤقت

الوضع الخاص بأقل البلدان نمواً: المزايا الفعلية ومسألة التخريج

تقرير أعدته أمانة الأونكتاد

خلاصة

أُعـــدت هذه المذكرة بالقضايا المطروحة لتيسير النقاش الذي سيدور خلال الدورة العادية التاسعة والأربعين لمجلس التجارة والتنمية، حول المـــزايا المســـتمدة فعلاً من الوضع الخاص بأقل البلدان نمواً ومسألة التخريج من هذا الوضع. ويتماشى الموضوع مع الشواغل الأخيرة التي رددها المجلس الاقتصـــادي والاجـــتماعي. فقد أعرب المجلس في قراره ٣٤/٢٠٠٠ عن تطلعه إلى تلقي تقرير الأونكتاد عن "*الاستفادة الفعلية لأقل البلدان نموا من إدراجهـــا في قائمة أقل البلدان نموا وعن الأثر العملي للتدابير المتخذة لصالح أقل البلدان نموا*". وفي القرار ٤٣/٢٠٠١، حثّ المجلس "*المنظمات الدولية والجهات المانحة الثنائية والبلدان التي رفع اسمها، أو التي على وشك رفع اسمها من القائمة على المبادرة بإجراء مناقشة فيما يتعلق بمعاملة البلدان التي ترفع من قائمة أقل البلدان نمواً بما يضمن ألا يؤدي رفع بلد من القائمة إلى إحداث اضطراب في خططه وبرامجه ومشاريعه الإنمائية وكفالة الانتقال الميسّر من صـــفة أقـــل الـــبلدان نمـــواً بالنســـبة للـــبلدان الـــتي تصـــبح مؤهلة لرفعها من القائمة*". وحث المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في مشروع قراره 2002/L.27/Rev.1، "*المـــنظمات الدولية والجهات المانحة الثنائية والبلدان التي رُفه اسمها، أو أوشك على أن يرفع، من القائمة على أن تواصل إجراء مناقشة*" بشأن معاملة البلدان التي ترفع من قائمة أقل البلدان نمواً.

ويُـــتوقع أن يُيسّر العمل المتوخّى في المذكرة بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية التي وضعتها الأمم المتحدة وبرنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً. وتبيّن المذكرة أن إرساء صلة أوثق بين الصعوبات الهيكلية التي يعاني منها فرادى أقل البلدان نمواً حسب قياسها بالمعايير التي تحدّد وضع أقل البلدان نمواً، وبين المعاملة الخاصة التي تحظى بها هذه البلدان بموجب وضعها هذا، سيعزز الأثر العملي لهذا الوضع. كما تسلّط المذكرة الضوء عـــلى الصـــلة بـــين استصـــواب الـــتخريج من الوضع الخاص بأقل البلدان نمواً، وأهمية منحها، قبل التخريج، تدابير دعم دولية يكون لها أثر مستديم في هيكل الاقتصاد.

المحتويات

الصفحة

أولاً - مقدمة ٣

ثانياً - تدابير الدعم الدولي والمزايا الفعلية المرتبطة بالوضع الخاص بأقل البلدان نمواً ٤

ألف- هل تمنح تدابير الدعم الدولي صراحة بموجب الوضع الخاص بأقل البلدان نمواً؟... ٤

باء - هل يجري "تسليم" تدابير الدعم الدولي وفاءً للوعد؟..... ٥

جيم- هل تستخدم البلدان المستفيدة فعلاً تدابير الدعم الدولية؟ ٥

دال - هل تشمل المزايا المستمدة من الوضع الخاص بأقل البلدان نمواً أثراً هيكلياً حقيقياً؟ ٦

هاء - تقليص الفجوات: مسؤولية مشتركة تقع على عاتقي أقل البلدان نمواً وشركائها في عملية التنمية..... ٦

ثالثاً - آفاق التخرج من الوضع الخاص بأقل البلدان نمواً ٧

ألف- التقدم المحدود نحو عتبات التخرج ٧

باء - تدابير الدعم الدولية والتقدم الهيكلي ٨

جيم- التقدم الهيكلي وقاعدة التخريج ٩

دال- "المفارقة الجزرية" والحاجة إلى اتباع نهج أكثر تفاضلاً في التخريج ١٠

رابعاً - الخاتمة: في سبيل تحسين أثر المعاملة الخاصة لأقل البلدان نمواً ١٠

المرفقات:

١- تطور منهجية تحديد أقل البلدان نمواً ١٥

٢- موجز لتدابير الدعم الدولية المرتقبة بموجب وضع أقل البلدان نمواً..... ١٧

٣- موجز لحالة أقل البلدان نمواً إزاء بلوغ حدود التخريج ١٩

٤- خياران اثنان لقاعدة التخريج ٢٠

أولاً – مقدمة

١- أطلقت الأمم المتحدة، منذ عام ١٩٧١، على فئة من البلدان تسمية " أقل البلدان نموا". وهي بلدان معاقة هيكليا في عملية التنمية التي تمر بها، وتحتاج إلى درجة أعلى من الدعم من المجتمع الدولي، في إطار جهودها الإنمائية. وعلى ضوء المعايير المستعملة لتحديد قائمة أقل البلدان نموا (انظر المرفق ١)، تُعرّف هذه البلدان على أساس أنها بلدان ذات دخل منخفض تعاني من مواطن ضعف حادة في رأس مالها البشري وهيكلها الاقتصادي. وعُرضت على أقلّ البلدان نمواً تدابير دعم دولية عديدة. وتأثّرت طبيعة تلك التدابير ونطاقها بالتطور العام للتعاون الاقتصادي الدولي، لا سيما في مجال تمويل التنمية وفي النظام التجاري المتعدد الأطراف. وأسهمت مؤتمرات الأمم المتحدة الثلاثة المعنية بأقلّ البلدان نمواً (١٩٨١، ١٩٩٠، ٢٠٠١) إسهاما هاما في تعزيز الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي إلى تلك البلدان.

٢- غير أنه، ورغم الجهود المبذولة على مدى ثلاثة عقود، لم تتحسّن الحالة الاقتصادية والاجتماعية لأكثرية أقلّ البلدان نمواً. فقد ورد في *تقرير أقلّ البلدان نمواً ٢٠٠٢* أن "عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع في أقلّ البلدان نمواً ارتفع بنسبة تزيد عن الضعف خلال الثلاثين سنة الماضية"[(١)]. وتواجه أكثرية أقل البلدان نمواً خطر التهميش بصورة متزايدة من الاقتصاد العالمي، ويمكن لهذه الحالة أن تقوّض جهود المجتمع الدولي الرامية إلى بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية التي وضعتها الأمم المتحدة. ويثير ذلك مسألة المصداقية، لا فقط بالنسبة إلى قدرة العالم على تحقيق تلك الأهداف، لكن وكذلك بشأن الوضع الخاص بأقل البلدان نموا والمزايا التي تتوقع أن تجنيها عادة من هذا الوضع. ويوصي برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً بتهيئة بيئة دولية أكثر دعماً لأقل البلدان نمواً، ويسلط الضوء على سبع مجالات التزام رئيسية من جانب أقل البلدان نموا وشركائها في عملية التنمية. ويواجه المجتمع الدولي تحديا يتمثل في ترجمة تلك الالتزامات إلى سياسات ملموسة، بغية إيجاد فرص جديدة للتخفيف من وطأة الفقر وتحقيق تقدم في سبيل تخريج أقل البلدان نمواً من وضعها.

٣- إن الأساس المنطقي لتشكيل فئة أقل البلدان نمواً وإتاحة تطور المعايير التي تحدد أقل البلدان نمواً في عدة مناسبات يكمن في ضرورة منح تدابير دعم دولي خاصة لتلك البلدان استجابة لعوائقها الهيكلية الحادة. ويؤكد الاهتمام الذي أبداه أخيراً المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دراسة المزايا الفعلية المستمدة من الوضع الخاص بأقل البلدان نمواً[(٢)]، أهمية هذا الأساس المنطقي، ويدعو إلى أن تصمَّم تدابير دعم دولي بصفة أكثر خصوصية على ضوء العوائق الهيكلية التي تعترض سبيل أقل البلدان نمواً (كما حددت في المعايير) والممنوحة بموجب وضع أقل البلدان نمواً. ويعتمد هذا النهج على استخدام معارف محددة – نبذات أقل البلدان نمواً على ضوء المعايير – بغية تعزيز الدعم الدولي المقدم إلى البلدان ذات الصلة[(٣)]. ويسهم هذا النهج في تعزيز مصداقية وضع أقل البلدان نمواً سعياً للحصول على أقصى المزايا من هذا الوضع، وينطوي بالتالي على ضرورة تقييم المزايا السابقة قبل توخي إدخال

تعديلات ممكنة في بعض تدابير الدعم الدولي ذات الصلة. ويجري الأونكتاد في الوقت الحالي تحليلاً قطرياً محدداً عن المزايا الفعلية المستمدة من وضع أقل البلدان نمواً، استجابة للشواغل التي أثارها المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٤- وتهـــدف هذه المذكرة إلى (أ) تسليط الضوء على عدد من المسائل المتصلة بالأثر الفعلي للمعاملة الخاصة التي تحظى بها أقل البلدان نمواً، واحتمالات التخريج من وضع أقل البلدان نمواً؛ (ب) الإسهام في النقاش الدولي، في إطار منظومة الأمم المتحدة، بشأن أثر المعاملة الخاصة التي تحظى بها أقل البلدان نمواً بصفة أفضل، وتأمين "انتقال ميسّر" إلى البلدان المتخرجة؛ و(ج) تحديد نطاق العمل الذي يمكن أن يسهم من خلاله الأونكتاد في النهوض بأثر أكثر فعالية في المعاملة الخاصة لأقل البلدان نمواً. والأمل معقود على أن ييسر العمل المتوخى أدناه تحقيق ما ورد في إعـــلان مؤتمر قمة الألفية للأمم المتحدة وبرنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً، مع مراعاة بـــرنامج العمل الصادر عن المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية (الدوحة، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١)، وتوافق الآراء الصادر في مونتيري عن المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية (آذار/مارس ٢٠٠٢).

ثانياً - تدابير الدعم الدولي والمزايا الفعلية المرتبطة بالوضع الخاص بأقل البلدان نمواً

٥- يثار عدد من الأسئلة كلّما نُظِر في الصلة القائمة بين تدابير الدعم الدولي الخاصة بأقل البلدان نمواً، والمزايا الـــتي عادت فعلاً على هذه البلدان عن طريق المعاملة الخاصة. فأولاً، إلى أي مدى تم تحديد تدابير الدعم الدولي لصـــالح أقل البلدان نمواً بموجب الوضع الخاص بأقل البلدان نمواً، مقابل أوضاع أخرى تستند إلى معايير مختلفة؟ وثانـــياً، كلما تم الإعلان عن تدابير خاصة لصالح أقل البلدان نمواً، إلى أي مدى تم "تسليمها" فعلاً وفاءً للوعد واستخدامها فعلاً عند تسلمها، واستيعابها فعلاً من جانب السكان المتلقين ذوي الصلة عند استخدامها؟ وثالثاً، إلى أي مدى استفادت أقل البلدان نمواً من تدابير الدعم الدولي من خلال الآثار الاقتصادية والاجتماعية الهيكلية التي مكنت تلك البلدان من إثبات إحراز تقدم مستديم في سبيل تخرجها؟

ألف - هل تمنح تدابير الدعم الدولي صراحة بموجب الوضع الخاص بأقل البلدان نمواً؟

٦- رغـــم القبول العام للوضع الخاص بأقل البلدان نمواً، فإن جزءاً كبيراً من الدعم الذي تتلقاه أكثرية تلك البلدان يحدد على أساس معايير لا تتصل بتحديد أقل البلدان نمواً. فالوضع الخاص بأقل البلدان نمواً هو عامل محدِّد للمعاملة الخاصة في مجالات رئيسية ثلاثة: (أ) الوصول التفضيلي لمنتوجات أقل البلدان نمواً إلى أسواق الشركاء التجاريين الذيـــن يمنحون معاملة خاصة لأقل البلدان نمواً؛ (ب) في عديد من اتفاقات منظمة التجارة العالمية؛ و(ج) في استفادة أقل الـــبلدان نمواً من التدابير الخاصة وبرامج المساعدة التقنية التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الست التي ترعى إطار العمل المتكامل للمساعدة التقنية ذات الصلة بالتجارة لفائدة أقل البلدان نمواً (المرفق ٢).

٧- وعلى النقيض من ذلك، وفي مجال تمويل التنمية، فإنه يصعب تقييم الأثر المترتب على الوضع الخاص بأقل البلدان نمواً بالنسبة للمساعدة الإنمائية الرسمية التي تلقتها تلك البلدان، وهو أثر يعتبر محدوداً بصفة عامة. ذلك أن أكثرية تدفقات المعونة والتحويلات المالية ذات الصلة قد حُددت على أساس معايير أخرى، يتصل أغلبها بالدخل المنخفض. فالتمويل التساهلي يقدم عموماً بموجب مخططات تعاون لا تشير (أو تشير على نحو هامشي فقط) إلى الوضع الخاص بأقل البلدان نمواً بوصفه عاملاً تنفيذياً محدداً لأهلية تلقي المعونة. فالدخل الفردي هو المعيار المهيمن الذي يستخدمه معظم الشركاء الثنائيين والإقليميين، فضلاً عن المعايير السياسية (فيما بين المانحين الثنائيين) والمعايير ذات الصلة بالملاءة المالية (المصارف الإقليمية للتنمية). وتستفيد ٤٢ من أقل البلدان نمواً و٢٣ من غير أقل البلدان نمواً، بوصفها بلداناً منخفضة الدخل، من مجموعة واسعة من تسهيلات التمويل التساهلي، وهذه معاملة لا يمكن أن تتوقعها بالضرورة البلدان السبعة من "الشريحة الدنيا من فئة الدخل المتوسط" المنتمية إلى أقل البلدان نمواً[٤].

باء - هل يجري "تسليم" تدابير الدعم الدولية وفاءً للوعد؟

٨- لقد جرى عموماً "تسليم" تدابير الدعم الدولية الخاصة بأقل البلدان نمواً وذات الصلة بالوصول إلى الأسواق، كما تُعهد بها، رغم أنه لا يزال هناك مجال لإدخال تحسينات على ظروف الوصول إلى الأسواق (بتحسين قواعد المنشأ وتقليص الحواجز غير الجمركية مثلاً). وتطبق الامتيازات الخاصة لصالح أقل البلدان نمواً بموجب اتفاقات منظمة التجارة العالمية آلياً على أعضاء تلك المنظمة المنتمين إلى فئة أقل البلدان نمواً. وفي مجال المساعدة التقنية، لم تنفذ تدابير الدعم الدولية لصالح أقل البلدان نمواً بصفة كاملة وسريعة مثلما كان متوقعاً. وتشكل النتائج المتواضعة التي ولّدها إطار العمل المتكامل منذ إنشائه عام ١٩٩٧ جانباً من جوانب الفجوة التي تلاحظ بين تدابير الدعم الدولية الموعود بها والمزايا الفعلية ذات الصلة لصالح أقل البلدان نمواً. وتلاحظ أوسع الفجوات بين تدابير الدعم الدولية المعلن عنها والتدابير التي جرى "تسليمها" في مجال تمويل التنمية، من خلال الفوارق القائمة بين التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية وتقديم تلك المساعدة فعلاً من جانب الشركاء في التنمية[٥].

جيم - هل تستخدم البلدان المستفيدة فعلاً تدابير الدعم الدولية؟

٩- لوحظت فجوة ثالثة بين فوائد تدابير الدعم الدولية المحتملة لصالح أقل البلدان نمواً التي جرى "تسليمها" ومدى استخدام تلك التدابير فعلاً من جانب البلدان المتلقية. وهي فجوة مشتركة في مجال الوصول إلى الأسواق: فقد كانت نسبة استخدام الترتيبات التفضيلية لصالح أقل البلدان نمواً منخفضة باستمرار في أكثرية تلك البلدان، نظراً إلى ضعف قدرات التصدير وفي قدرة تلك البلدان على الاستفادة من تلك الترتيبات. وتوجد أيضاً حالات قدّم فيها الشركاء في التنمية المساعدة التقنية، غير أن مواطن الضعف المؤسسية في أقل البلدان نمواً المتلقية تقلل إمكانيات الاستفادة على نحو متسق من برامج التعاون التقني. وفي مجال تمويل التنمية، لم يتمكن العديد من أقل البلدان نمواً من استحداث قدرة استيعابية كافية أو الإبقاء عليها استجابة لفرص تمويل المشاريع.

دال – هل تشمل المزايا المستمدة من الوضع الخاص بأقل البلدان نمواً أثراً هيكلياً حقيقياً؟

١٠- تتصل الفئة الرابعة من الفجوات بين المزايا التي كانت متوقعة في البداية من الوضع الخاص بأقل البلدان نمواً على قائمة أقل والمزايا التي جنتها فعلاً هذه البلدان بطبيعة أثر تدابير الدعم الدولية ذات الصلة. وتحتاج أقل البلدان نموا عامة تدابير الدعم الدولية لاستحثاث تقدم أو تحول اقتصادي واجتماعي هيكلي، لا سيما في مجالي استحداث رأس المال البشري والتنوع الاقتصادي. وبإمكان تدابير الدعم الدولية ذات الأثر الهيكلي الهام أن تضع أقل البلدان نموا في حالة تحسن مستدام، تصبح تلك البلدان بموجبها عادةً في مركز يمكنها من تحقيق تقدم في سبيل الاقتراب من عتبات التخرج. وكثيراً ما يُتساءل عما إذا كانت معظم المزايا العائدة على أقل البلدان نموا "هيكلية" تمشياً مع هذا النهج، وتعكف في الوقت الراهن أمانة الأونكتاد على تحليله تحليلا مفصّلا على الأصعدة القطرية.

هاء- تقليص الفجوات: مسؤولية مشتركة تقع على عاتقي أقل البلدان نمواً وشركائها في عملية التنمية

١١- لا يمكن إلقاء الضوء على الفجوات التي وصفت أعلاه، ومساعدة المجتمع الدولي على تقليص تلك الفجوات إلاّ بدراسة المزايا الفعلية المستمدة من الوضع الخاص بأقل البلدان نمواً دراسة دقيقة. وكثيراً ما ينطوي ذلك على زيادة في القدرات الاستيعابية للبلدان المتلقية، لا سيما باستهداف العوائق الأساسية التي أبرزتها معايير تحديد أقل البلدان نمواً. ويمكن أن يشمل تقليص الفجوات أيضاً إعادة النظر في طبيعة أو أساليب بعض الامتيازات التي يمنحها الشركاء في التنمية لأقل البلدان نمواً.

١٢- ويُتبين من دراسة تدابير الدعم الدولية التي تمنح إلى أقل البلدان نمواً من شركائها في عملية التنمية أنه كان للتمتع بالوضع الخاص بأقل البلدان نمواً أثر محدود نسبياً. ويُلاحَظ أن أقل البلدان نمواً وشركاءها في عملية التنمية لم تنشئ صلة تنفيذية منتظمة بين العوامل التي تحدد أهلية بلد ما للتمتع بالوضع الخاص بأقل البلدان نمواً من جهة، ومن جهة أخرى الدعم المقدم إلى ذلك البلد استجابة لعوائقه المحددة وفقاً لمعايير تحديد أقل البلدان نمواً. وفي هذا الإطار، ومن بين وسائل تعزيز اللجوء إلى مصداقية الوضع الخاص بأقل البلدان نمواً، مراعاة الحاجات الخاصة للبلد المعني، قبل منحه المعاملة الخاصة بأقل البلدان نمواً على ضوء أدائه بموجب المعايير التي تحدد تلك البلدان. وإلى جانب دخل الفرد الواحد ومؤشرات رأس المال البشري، ينبغي إيلاء عناية خاصة إلى العناصر الأساسية لمؤشر الهشاشة الاقتصادية المركب (انظر المرفق ١)، وبصفة خاصة إلى مؤشرات عدم استقرار الإنتاج الزراعي وصادرات السلع والخدمات. ويمكن، عقب ذلك، تنظيم سلسلة من تدابير الدعم الدولية المرغوب فيها بموجب الوضع الخاص بأقل البلدان نمواً، استجابة لمواطن الضعف والهشاشة كما تم تحديدها من خلال المعايير.

١٣- ويُحدَّد على النحو التالي جانبان أساسيان لهذا النهج القائم على الربط بين الوضع الخاص بأقل البلدان نمواً وأثره الفعلي وهما: (أ) ينطوي هذا النهج على شراكة فعلية بين البلد الذي ينتمي إلى أقل البلدان نمواً

وشـــركائه في التنمـــية في المعاملة الخاصـــة، لا سيما في المرحلة المبكرة من تحديد حاجة البلد إلى تلك المعاملة؛ و(ب) إن النهج المحدد للبلد هو الذي يدعو إلى تلاؤم تدابير الدعم الدولية التي تمنح بموجب الوضع الخاص بأقل البلدان نمواً مع الاحتياجات المحددة لذلك البلد على ضوء معايير تحديد أقل البلدان نمواً. ويدعى كل بلد من أقل البلدان نمواً إلى استنباط عناصر أساسية للحصول على معاملة خصوصية قطرية أو على مجموعة من تدابير الدعم الدولـــية تتصل بالاحتياجات ذات الأولوية. ويمكن أن يتم ذلك عن طريق عملية توضح بجلاء الصلة بين العوائق الواجب معالجتها والمعاملة الخاصة المتوقعة بموجب الوضع الخاص بأقل البلدان نمواً. وبدأت هذه العملية، في أكثرية أقل البلدان نمواً، خلال التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً، عن طريق صياغة برامج عمل وطنـــية. واستجاب الشركاء في التنمية أصلاً، على نحو متفاوت، للاحتياجات ذات الصلة بهدف استحثاث أثر هيكـــلي، لا ســـيما من خلال تدابير الدعم الدولية التي تسهم في التخفيف من التعرض للصدمات الاقتصادية أو الطبيعية. ويمكن لتدابير الدعم الدولية التي كان لها أثر هيكلي أصلاً أن تُحلَّل بصفة مفيدة على ضوء حالة البلد الخاضع للمعايير (عدم استقرار الصادرات، وما إلى ذلك). وفي هذه الأثناء، يمكن أن يوجِّه تحديد المعوقات الهيكلية التي لم تحظ بالعناية الكافية صياغة تدابير دعم دولية جديدة تتصل اتصالاً مباشراً بتلك المعوقات.

ثالثاً – آفاق التخرج من الوضع الخاص بأقل البلدان نمواً

١٤- رغم أن أكثرية ساحقة من أقل البلدان نمواً تظل بعيدة نسبياً عن عتبات التخرج، فإنه توجد فوارق هامة في سير تلك البلدان نحو حدود التخرج (انظر المرفق ٣). ويمكّن النظر في وضع كل بلد من أقل البلدان نمواً في ظل عتبات التخرج التمييز بين أقل البلدان نمواً التي هي بعيدة كل البعد عن طريق التخرج وتلك البلدان – وهي قليلة جـــداً – الـــتي يمكن توقع تخرجها في نهاية المطاف. وعقب تخرج بوتسوانا من عام ١٩٩٤، بقيت ثلاث حالات تستوفي الأهلية الكاملة للتخرج من الوضع الخاص بأقل البلدان نمواً (أي الأهلية المعلنة عقب استيفاء المعايير ذات الصلة في استعراضين متتاليين): فانواتو عام ١٩٩٧، والرأس الأخضر وملديف عام ٢٠٠٠. غير أنه لم يتخرج أي بلد من هذه البلدان الثلاثة التي تنتمي إلى أقل البلدان نمواً من هذه الفئة[٦].

ألف – التقدم المحدود نحو عتبات التخرج

١٥- عند استعراض قائمة أقل البلدان نمواً عام ٢٠٠٠، استوفت ثمانية بلدان معياراً واحداً من معايير التخريج وهـــي (إريـــتريا، بـــنغلاديش، توفالو، ساموا، غينيا الاستوائية، فانواتو، ليبريا ومدغشقر). وكانت هذه الحالة مشجعة، رغم أنها كانت غير كافية لتبرير الأهلية الكاملة للتخريج. ولم يف تسعة وثلاثون بلداً من أقل البلدان نمواً بأي معيار من معايير التخريج عند استعراض القائمة عام ٢٠٠٠. غير أنه من بين هؤلاء الـ ٣٩، سجّلت ١٥ دولة تقدماً نحو عتبة التخريج ذات الصلة بمؤشر الهشاشة الاقتصادي وهي (إثيوبيا، أنغولا، بوركينا فاصو، تشاد، جزر القمر، جمهورية أفريقيا الوسطى، سان تومي وبرينسيبي، سيراليون، غينيا، كيريباتي، مالي، ملاوي، موريتانيا،

نيـــبال والنيجر) في حين سجّلت ثلاثة بلدان تقدماً بموجب معيار التنوع/الهشاشة (أوغندا، بوروندي واليمن)، وتمتع بلد آخر (بوتان) بتقدم مطرد بموجب معيار نوعية الحياة.

١٦- وكان بلدان إثنان من بين الـ ١٥ بلداً التي سجلت تقدماً بموجب مؤشر الهشاشة الاقتصادية، وهما (سان تومـــي وبرينسيبي وكيريباتي) استوفيا سابقاً معياراً واحداً من معايير التخريج. وفي البلدان الثلاثة من أقل البلدان نمـــواً التي لوحظ فيها تقدم متسق بموجب مؤشر التنمية الاقتصادية/مؤشر الهشاشة الاقتصادية، تظل بلوغ حدود التخريج بعيدة المنال نسبياً. ولوحظ خاصة التقدم الذي سجلته أوغندا على مر السنين في تنوعها الاقتصادي.

١٧- وفي الـ ٢٠ بلداً الآخر من أقل البلدان نمواً، لم يشهد أي تقدم متسق بموجب أي معيار من معايير التخريج. وهذه الـــبلدان هي: أفغانستان، بنن، توغو، جزر سليمان، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية كونغو الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطـــية الشعبية، جيبوتي، رواندا، زامبيا، السنغال، السودان، الصومال، غامبيا، غينيا – بيساو، كمبوديا، ليسوتو، موزامبـــيق، ميانمار وهايتي. وفي أربعة من هذه البلدان (جزر سليمان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ليسوتو وهـــايتي) تم اســـتيفاء معيار واحد من معايير التخريج سابقاً (وهو الزيادة المادية في نوعية مؤشر الحياة في جزر سليمان، وجمهوريـــة لاو الديمقراطية الشعبية وليسوتو؛ ودخل الفرد من الناتج القومي الإجمالي في هايتي) وتوقف الاستيفاء بالمعيار سواء كان ذلك عام ٢٠٠٠ (جزر سليمان وليسوتو) أو عام ١٩٩٧ (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وهايتي)، لا سيما بسبب عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي المستمر (جزر سليمان وهايتي).

١٨- وبصفة عامة، توجد احتمالات محدودة لتخريج أقل البلدان نمواً خلال العقد الحالي. وفي أفضل الحالات، لا يمكن أن تسير في سبيل التخرج سوى أربع حالات محتملة أشير إليها خلال عملية الاستعراض عام ١٩٩٧ وهي (الرأس الأخضر، ساموا، فانواتو وملديف)، غير أن الحالة الخاصة لهذه البلدان على أساس الهشاشة المتصلة بموقعها الجـــزري يمكن أن تمكنها أيضاً من الإبقاء على وضعها كبلدان من أقل البلدان نمواً إلى أن تصبح فكرة "الانتقال الميسر" بالنسبة للبلدان المتخرجة، واقعاً. ومن بين الستة بلدان الأخرى التي تفي بمعيار واحد من معايير التخريج وهي (إريتريا، بنغلاديش، وتوفالو، غينيا الاستوائية، ليبريا ومدغشقر)، لم يثبِت سوى بلد واحد وهو توفالو أنه على وشك إبراز قدرته على استيفاء معيار ثانٍ من معايير التخريج.

باء – تدابير الدعم الدولية والتقدم الهيكلي

١٩- تشـــكل الصلة بين تدابير الدعم الخاصة وهدف التقدم الاقتصادي والاجتماعي الهيكلي جانباً هاماً من جوانب الأساس المنطقي وراء منح أقل البلدان نموا معاملة أكثر رعاية. غير أنه توجد حالات تكون فيها العلاقة بين المزايا المحددة لأقل البلدان نموا والتقدم الاقتصادي والاجتماعي علاقة واهية، أو منعدمة. وعلى سبيل المثال، يمكن أن تكون هناك مزايا مرتبطة بأقل البلدان نموا ولا يوجد مؤشر عما يستتبع ذلك من تقدم هيكلي. وهو أمر

يحـــدث في الحالات التي تكون فيها المزايا المحددة لأقل البلدان نمواً مؤلفة أساساً من أفضليات تجارية، وحيث لا يكون لتلك الأفضليات، رغم أنها ذات فائدة محتملة لصالح المصدرين المستقبليين، أي أثر هيكلي في غياب قدرات الإمـــداد التصديرية ذات الصلة. وعلى النقيض من ذلك، وُجدت حالات سُجّل فيها تقدم اقتصادي واجتماعي، غير أن ذلك لم يكن نتيجة مزايا فعلية مستمدة من الوضع الخاص بأقل البلدان نمواً. والحالة الأخيرة مشتركة نسبياً لدى أقل البلدان نموا التي تشارف على بلوغ عتبة التخريج تلك، والتي تُفسر فيها الأهلية للتخريج (التي تُلاحَظ من خلال التقدم ذي الصلة في دخل الفرد الواحد وحالة رأس المال البشري) بالنمو المطّرد في قطاع أو قطاعين من القطاعات الاقتصادية، مثل السياحة الدولية.

٢٠- وحيث إن الأهلية للإدراج في قائمة أقل البلدان نموا تُؤسَّس على ثلاثة معايير، فإنه يجب أن يُفسّر التقدم الهيكلي نحـــو التخريج على ضوء المعايير نفسها، وأن يخضع للفوارق المنهجية بين قاعدة الإدراج وقاعدة التخريج. ولا يمكن أن يفُســـر الـــتقدم الهيكلي باقتصاره على نمو دخل الفرد الواحد. فهو ينطوي أساسا على تنمية رأس المال البشري وإدخال تحسينات على الهيكل الاقتصادي، لا سيما في التنوع الاقتصادي السليم الذي يقلّص من التعرض لأثر الصدمات الخارجية الضـــارة. وشددت القفزة المفاهيمية التي حدثت عام ٢٠٠٠، عند اعتماد معيار الهشاشة الاقتصادية على الاعتراف بأهمية السعي للتقليل من الهشاشة الاقتصادية بغية تحقيق تقدّم حقيقي نحو حدود التخريج.

جيم - التقدم الهيكلي وقاعدة التخريج

٢١- ينطوي التخريج من الوضع الخاص بأقل البلدان نمواً على تحسن مستدام في رأس المال البشري وفي قدرة الاقتصـــاد عـــلى الانتعاش في مواجهة صدمات خارجية ضارة. غير أنه شُوهدت حالات الأهلية - أو وشك الأهلية - للتخريج دون تحقيق تقدم هيكلي هام في الاقتصاد، أو دون التخفيض من العوائق الهيكلية التي تقف وراء الهشاشة الاقتصادية. وعلى العكس من ذلك، شوهدت حالات تقدم اقتصادي هيكلي (من خلال تدني الهشاشة الاقتصادية) دون الـــتوجه نحـــو حدود التخريج لأن قاعدة التخريج، التي تنطوي على ما لا يقل عن عتبتين اثنتين من عتبات التخريج، لم تستوف[٧].

٢٢- وتـــثير مسألة الأهلية للتخريج دون تحقيق تقدم هيكلي مسألة ملاءمة القاعدة الحالية للتخريج حيث إنه يكفي استيفاء معيارين اثنين من معايير التخريج (خلال فترتي استعراض متتاليتين) لينطوي ذلك على أن البلد قادر على التخريج من الوضع الخاص بأقل البلدان نمواً. ولقائلٍ أن يقول إنه يكفي استيفاء لا فقط معيارين اثنين، بل جميع معايير التخريج الثلاثة (أي أنه ينبغي بلوغ عتبات التخريج الثلاث) حتى يتمكن بلد من أقل البلدان نمواً من الخـــروج من فئة تلك البلدان، وبالتالي لا يمكن أن يوجد بلد يحصل على علامات ضعيفة بموجب معيار الهشاشة (أي لا يوجد بلد دون عتبة التخريج بموجب مؤشر الهشاشة الاقتصادية) ويكون مؤهلاً للتخريج. ويبيّن المرفق ٤، مـــن خـــلال العلاقـــة بين مزايا أقل البلدان نمواً، والتقدم الهيكلي والأهلية للتخريج، الحالتين الراهنتين المحتملتين

للـــتخريج وهما (الرأس الأخضر وملديف) من جهة ومن جهة أخرى ما يمكن أن يشكل السيناريو المحبذ للإقرار بتأهب ذينك البلدين للتخريج.

٢٣- ويـــنطوي مفهوم الانتقال الميسَّر من الوضع الخاص بأقل البلدان نمواً على أن فقدان تدابير الدعم الدولية الممنوحة بموجب ذلك الوضع لا ينبغي أن يضر بالبلد المتخرج في عملية تنميته. ويمكن لغياب الضرر أن يتضمن ترتيبات "إنهاء تدريجي" (مقارنةً بالفقدان المفاجئ للامتيازات)، إن لم يكن الإبقاء الجزئي على مزايا أقل البلدان نمـــواً طوال الفترة التي يعتبر فيها ذلك الإبقاء حيوياً للبلدان المستفيدة. فقد اعتُبر "الانتقال الميسر" إلى حد الآن مفهوماً خامداً لم يوله معظم شركاء التنمية لأقل البلدان نمواً عناية تذكر استباقاً لحالات التخريج[٨].

دال - "المفارقة الجزرية" والحاجة إلى اتباع نهج أكثر تفاضلاً في التخريج

٢٤- على ضوء الحالات المحتملة الحالية للتخريج، التي تتصل جميعاً بالدول الجزرية الصغيرة النامية، يثير النقاش بشأن ملاءمة تدابير "الانتقال الميسر" لتخريج البلدان مفارقة ما انفك راسمو سياسات تلك البلدان يشيرون إليها منذ سنوات عديدة، وهي أنه كثيراً ما تبدو الدول الجزرية الصغيرة النامية مزدهرة نسبياً على أساس معيار دخل الفـــرد، وهـــو عـــامل محدِّد يؤهلها للتخريج. لكنها عادةً تنتمي إلى أكثر البلدان المعاقة والهشة اقتصادياً، ولهذا السبب، فإنها كثيراً ما تكون من بين أقل البلدان تأهباً لمواجهة آثار التخريج من الوضع الخاص بأقل البلدان نمواً (فقدان المعاملة التساهلية) إلى وضع الدول الجزرية الصغيرة الأقل نمواً، أو من أصناف أخرى من المعاملة الخاصة (التمويل التساهلي) إلى وضع الدول الجزرية الصغيرة الأكثر تقدماً.

٢٥- وتعكس "المفارقة الجزرية" وجهاً من وجوه قصور المعاملة الخاصة والتفاضلية الراهنة للبلدان النامية من جانب المجتمع الدولي. ويبرز ذلك أن المعاملة ليست "تفاضلية" بما فيه الكفاية ضمن سعيها لمعالجة المشاكل المحددة للاقتصادات الهشة، رغم أن تلك المشاكل قد أُقرت على نحو واسع في إطار منظومة الأمم المتحدة.

رابعاً - الخاتمة: في سبيل تحسين أثر المعاملة الخاصة لأقل البلدان نمواً

٢٦- يستند وجود الوضع الخاص بأقل البلدان نمواً إلى الاعتراف من جانب المجتمع الدولي، بخطورة العوائق التي تواجهها أقل البلدان نمواً في جهودها الإنمائية نتيجة مواطن الضعف في رأس مالها البشري وهياكلها الاقتصادية. ونظراً لهذه العوائق، تواجه أقل البلدان نمواً خطر عدم قدرتها على الانضمام إلى مسار الاقتصاد العالمي، والفرار من "فخ الفقر". وقَبِل المجتمع الدولي بالأساس المنطقي لمنح أقل البلدان نمواً تدابير دعم دولية خاصة قبولاً كاملاً. غير أن الهـــدف الأسمـــى للـــتقدم الاقتصادي والاجتماعي الهيكلي، الذي تم توخيه بصفته مبرر وجود تلك الفئة، لم يستوف إلى حد بعيد. ونظراً إلى أنه لم يتخرج سوى بلد واحد من قائمة أقل البلدان نمواً في حين أوشك حجم الفئة على أن يتضاعف، فلا بد من القيام باستعراض نقدي لفعالية المعاملة الخاصة لأقل البلدان نمواً. وفضلاً عن

ذلـــك، يلاحـــظ مفارقة متزايدة بين تنوع فرادى الحالات والاحتمالات المتوقعة لدى أقل البلدان نمواً، والطبيعة الموحدة لمعاملة تلك البلدان من جانب المجتمع الدولي.

٢٧- وأعـــرب أيضاً، خلال الخمس سنوات الأخيرة، عن قلق إزاء مفارقة مفادها، أن البلدان الجزرية القليلة المنتمية إلى أقل البلدان نمواً التي اقتربت من "حدود التخريج"، والتي سَتُدعى قريباً إلى الخروج من تلك الفئة، هي الـــبلدان التي تنتمي إلى أكثر البلدان هشاشة اقتصادية من أقل البلدان نمواً، وتنتمي إلى أقل البلدان تأهباً لمواجهة فقدان تدابير الدعم الخاصة المرتبطة بالتخريج، نظراً إلى استمرار احتياجها إلى مزايا الانتماء إلى أقل البلدان نمواً. ويوضـــح ذلك أن البلدان المعنية التي أشرفت على حدود التخريج، تواجه، لأسباب وجيهة، صعوبات تجاه فكرة التخرج في المستقبل القريب.

٢٨- وبصفة عامة هناك تساؤلات بشأن أثر الوضع الخاص بأقل البلدان نمواً، وفي الوقت نفسه وجود منظور عـــام بشـــأن شرعية هذا الوضع. ويسود شعور عام بأن بذل جهود هادفة لإعادة النظر في مسألة المزايا الفعلية وتعزيـــز "الانتقال الميسِّر" لتخريج البلدان سيشكلان جهوداً كافية لتعزيز ملاءمة الفئة. وثمة حاجة إلى ضمان أن يُترجم الوضع الخاص بأقل البلدان نمواً، وهو وضع مقبول دولياً وقائم على أسس مفاهيمية متينة، إلى أداة فعالة للـــتحول الاقتصـــادي والاجـــتماعي والســـير مع البلدان النامية الأخرى، دون اعتبار طول الطريق المتوقع نحو التخريج[٩]. ويمكن أن يوجد نهج مهم، لتعزيز الأثر الفعلي للوضع الخاص بأقل البلدان نمواً في منطق جديد يقوم عـــلى التحديد المسبق للحاجة إلى بعض التدابير الخاصة على أساس قطري محدد، على ضوء المعايير، ويدعو إلى استجابة التدابير الدولية بصفة أوثق للاحتياجات المسلط عليها الضوء.

٢٩- ولمنظمة الأمم المتحدة، بصفتها المروّج للوضع الخاص بأقل البلدان نمواً، دور خاص في تنبيه المجتمع الدولي إلى عدد من الفجوات بين النوايا المعلن عنها في البداية لصالح أقل البلدان نمواً، والمزايا التي عادت فعلاً على تلك البلدان كنتيجة لهذا الوضع. ويكتسي إعادة تعزيز الأثر الهيكلي لتدابير الدعم الدولية المخصصة لأقل البلدان نمواً أهمية خاصة. واتباع نهج جديد في استخدام الوضع الخاص بأقل البلدان نمواً لن يطرح تحيداً للمزايا التي تجنيها تلك الـــبلدان من أوضاع أخرى. ومن شأن النهج الجديد أن يجعل المزايا المحددة لتلك البلدان مكملة لمزايا أخرى، مما يعزز أثر التعاون الدولي الشامل لصالح أقل البلدان نمواً.

مجالات عمل ممكنة معروضة على نظر مجلس التجارة والتنمية

٣٠- ســـيكون بإمكان الأونكتاد، في حدود موارده الحالية، أن يُركّز على الأنشطة التالية، بهدف تعزيز المزايا المستمدة فعلاً من الوضع الخاص بأقل البلدان نمواً، والتسريع في تقدم بعض تلك البلدان نحو حدود التخريج:

(أ) تقييم دوري للمزايا الفعلية التي ينالها كل بلد من أقل البلدان نمواً على أساس وضعه (بما في ذلك مدى الاستفادة الفعلية من تدابير الدعم الدولية المتاحة، ومدى الأثر الاقتصادي والاجتماعي الهيكلي الناجم عن المزايا ذات الصلة؛ وانطلقت هذه العملية في ٢٠٠٠-٢٠٠١، على الأصعدة القطرية، بغية إعداد برامج العمل الوطنية المقدمة لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً؛

(ب) تقييم دوري للتقدم الذي أحرزه كل بلد من أقل البلدان نمواً نحو بلوغ عتبات التخريج؛ وانطلقت هذه العملية عام ٢٠٠٢ بوصفها إسهاماً في عمل لجنة السياسات الإنمائية[١٠]. وسيتابع التقييم ويوسع سنوياً، مع إيلاء عناية خاصة لحالات البلدان التي أشرفت على حدود التخريج؛

(ج) إعداد لمحات قطرية محددة مختارة عن الهشاشة بغية تسليط الضوء على الحاجة الخاصة إلى المزايا الهيكلية، بهدف رصد التقدم الهيكلي بموجب معيار الهشاشة، وتمشياً مع الالتزامات ذات الصلة بموجب برنامج العمل؛ وكانت هذه العملية قد انطلقت لأول مرة عام ٢٠٠٠، في إطار استعراض قائمة أقل البلدان نمواً، وهي الرأس الأخضر، ساموا، فانواتو وملديف. ويمكن أن تُعمَّم لتشمل بلداناً أخرى من أقل البلدان نمواً؛

(د) بإمكان الأونكتاد أن يسهم إسهاماً هاماً في استعراض منتصف المدة لبرامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً من خلال تقييم شامل للمزايا الفعلية التي جنتها أقل البلدان نمواً بموجب وضعها؛ وبإمكان الأونكتاد أن يكون قادراً في الوقت نفسه على صياغة عدد من التوصيات تهدف إلى تحسين المجموعة العالمية من التدابير التساهلية التي يقدمها المجتمع الدولي بموجب الوضع الخاص بأقل البلدان نمواً، واقتراح إطار "استراتيجية خروج" بالنسبة للبلدان التي توشك على بلوغ حدود التخريج، مع الإشارة بصفة خاصة إلى حاجة تلك البلدان إلى "الانتقال الميسر".

٣١- وتُتوخّى هذه الأنشطة بصفتها مصدر للإسهامات المفيدة في عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي. واستباقاً للمهمتين `١` و`٤` السابقتي الذكر، ثمة حاجة إلى أن يبين جميع الشركاء في التنمية مجالات تعاونهم مع أقل البلدان نمواً التي تنطوي على تدابير الدعم الدولية الممنوحة بموجب الوضع الخاص بأقل البلدان نمواً.

٣٢- وأبرزت التجربة المكتسبة من التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً أن تلك البلدان ستحتاج إلى مساعدة على إعداد الأولويات والاستراتيجيات الوطنية وعلى تحديد تدابير الدعم الدولية الخاصة التي يمكن أن تستجيب للمشاكل الهيكلية التي لوحظت بموجب المعايير. ورهناً بتوفّر موارد خارجة عن الميزانية، يمكن للأونكتاد مساعدة بلدان مختارة من أقل البلدان نمواً في تلك المجالات. ويمكن مساعدة البلدان القليلة من أقل البلدان نمواً التي أوشكت على بلوغ حدود التخريج، عن طريق تحديد تدابير مستصوبة من تدابير "الانتقال الميسر" بوصفها إطاراً لتخريجها في نهاية المطاف. وبالنسبة إلى بلدان "الموجة الثانية" التي تأتي بعد حالات التخريج المحتملة

(أي البلدان التي تدلل على شيء من التقدم الهيكلي، ولكنها لا تتوقع التخرج في المستقبل القريب)، يمكن استحداث مجموعات من التدابير المحددة قطرياً على ضوء تحليل المعوقات الهيكلية التي تُقاس بموجب معايير أقل البلدان نمواً. ويمكن أيضاً حث أقل البلدان نمواً التي لا يزال أمامها طريق طويل للتخرج على استحداث مجموعات من التدابير المحددة قطرياً (تبيّن مزيجاً من المزايا المتوقعة) تمشياً مع استراتيجية الحد من الفقر على المدى البعيد وآثارها في التدابير الخاصة المستصوبة. وينبغي لأقل البلدان نمواً التي لها أصلاً أو سيكون لها تقرير عن استراتيجية الحد من الفقر أن تستغل هذه المناسبة لتسليط الضوء على عناصر الاستراتيجية التي تدعو إلى معاملة خاصة بأقل البلدان نمواً.

٣٣- وستولّد هذه الأنشطة، إلى جانب الإسهام إسهاماً قيّماً في الرصد الشامل لاستيفاء الأهداف الإنمائية للألفية، استنتاجات وتوصيات تحليلية ستكون مفيدة لجميع أصحاب الشأن وستيسر الرصد والتقييم الفعليين لتنفيذ برنامج العمل.

الحواشي

(١) الأونكتاد، *تقرير أقل البلدان نمواً ٢٠٠٢*، *ص.* `٣` .

(٢) انظر قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٤/٢٠٠٠، المذكور في الخلاصة.

(٣) يشير *تقرير أقل البلدان نمواً ٢٠٠٢* إلى أنه "يرجح أن تزيد السياسات القائمة على معارف غير ملائمة من حدة الفقر بدل تقليصها".

(٤) يصنف البنك الدولي سبعة بلدان من أقل البلدان نمواً وهي (جيبوتي، الرأس الأخضر، ساموا، غينيا الاستوائية، فانواتو، كيريباتي وملديف) بوصفها بلدان "الشريحة الدنيا من فئة الدخل المتوسط" (تراوح إجمالي الدخل القومي السنوي للفرد الواحد بين ٧٥٦ و٩٩٥ ٢ دولاراً عام ٢٠٠٠).

(٥) وكما يشير *تقرير أقل البلدان نمواً ٢٠٠٠*، فإن صافي المساعدة الإنمائية الرسمية لصالح أقل البلدان نمواً، بالقيمة الحقيقة لدخل الفرد الواحد، هبط بنسبة ٤٥ في المائة خلال التسعينات، وأن نسبة المعونة المقدمة إلى أقل البلدان نمواً من الناتج القومي الإجمالي للمانحين الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية قد هبط من ٠,٠٩ في المائة عام ١٩٩٠ إلى ٠,٠٥ في المائة عام ١٩٩٨، وهي السنة التي استوفى فيها ٥ من أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية فقط أهداف برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً (٠,٢٠ في المائة أو ٠,١٥ في المائة من الناتج القومي الإجمالي).

(٦) لم تعد فانواتو من الناحية التقنية مؤهلة للتخريج عام ٢٠٠٠. وكان الرأس الأخضر وملديف مؤهلين للتخريج في ذلك العام، غير أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي قرر أنه في غياب وضوح كاف في رغبة المجتمع الدولي منح تدابير "الانتقال ميسر" لتخريج البلدان، فإنه ينبغي أن يؤجّل قرار تخريج البلدان المعنية.

(٧) فاقت بنغلاديش ومدغشقر، في استعراض قائمة أقل البلدان نمواً عام ٢٠٠٠، حد التخريج بمعيار الهشاشة الاقتصادية (نتيجة تطور هيكلي عن طريق التنوع الاقتصادي)، غير أنهما ظلتا بعيدتين نسبياً عن الأهلية للتخريج، نظراً إلى سوء أدائها بموجب معياري الدخل الفردي المتدني ورأس المال البشري: انظر الأونكتاد، التخريج من الوضع الخاص بأقل البلدان نمواً: أين تقف أقل البلدان نمواً؟ UNCTAD/LDC/Misc.83، ٢٠٠٢، ص. ٥٥.

(٨) انظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي، المزايا المرتبطة بالوضع الخاص بأقل البلدان نمواً ومسألة التخريج، مذكرة أعدها الأمين العام، E/2001/CRP.5، ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠١، ص. ١٨.

(٩) غير أن *تقرير أقل البلدان نمواً ٢٠٠٢*، أشار إلى "أنه سيكون من الصعب على أقل البلدان نمواً السير قدماً وتسلق سلم التنمية إذا كانت البلدان النامية الأكثر تقدّماً تواجه `سقفاً زجاجياً` يعرقل تنميتها"، ص ٢٣٥.

(١٠) انظر الأونكتاد، التخريج من الوضع الخاص بأقل البلدان نمواً: أين تقف أقل البلدان نمواً؟، UNCTAD/LDC/Misc.83، ٢٠٠٢، ص. ٥٥.

المرفـــق ١

تطور منهجية تحديد أقل البلدان نمواً

	السنـــــوات			
	١٩٧١	**١٩٩١**	**٢٠٠٠**	**٢٠٠٢** (استباقاً لاستعراض قائمة أقل البلدان نمواً في عام ٢٠٠٣)
معيار الدخل المنخفض	**الناتج المحلي الإجمالي للفرد:** ١٠٠ دولار أو أقـل بأسعار عام ١٩٦٨؛ وتُظـر في نقطة فصل أدنى ونقطة فصل أعلى حتى عام ١٩٩٠ في تطبيق قاعدة الإدراج (١٩٩٠: ٤٧٣ و٥٦٢ دولاراً على التوالي)	**الناتج المحلي الإجمالي للفرد:** متوسط ثلاثة أعوام، تُحوَّل كل سنة بمعدل سعر الصرف الرسمي (أقل من ٦٠٠ دولار للإدراج، وأكثر من ٧٠٠ دولار للتخريج)	**الناتج المحلي الإجمالي للفرد:** متوسـط ثلاثـة أعوام، تُحوَّل كل سنة بمعدل سعر الصرف الرسمي (أقل من ٩٠٠ دولار للإدراج وأكثر من ١ ٠٣٥ دولاراً للتخريج)	**الناتج المحلي الإجمالي للفرد:** كمـا يُحتسـب في أطلس البنك الدولي (لم تحدد بعد عتبات الإدراج والتخريج)
معـيار ضعف رأس المال البشري	**معـدل الإلمـام بالقراءة والكتابة للكبار:** ٢٠ في المائة أو أقل	**الزيادة المادية في نوعية مؤشر الحياة:** تحسب بوصفها متوسطاً بسيطاً لمؤشرات أربعة عناصر: – العمر المرتقب عند الولادة – الاسـتهلاك اليومي للسعرات الحرارية للفرد الواحد – المعدل المشترك بين نسبتي التسجيل في مرحلتي التعليم الابتدائي والثانوي – معدل الإلمام بالقراءة و الكتابة للكبار	**الزيادة المادية في نوعية مؤشر الحياة:** تحسب بوصفها متوسطاً بسيطاً لمؤشرات أربعة عناصر: – معدل وفيات ١ طفال (دون سن ٥) – الاستهلاك اليومي للسعرات الحرارية للفرد الواحد كنسبة من الاحتياجات ذات الصلة – المعـدل المشـترك بين نسبتي التسجيل في مرحلتي التعليم الابتدائي والثانوي – معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الكبار	**مؤشر ١ صول البشرية:** يحسب بوصفه متوسطاً بسيطاً لمؤشرات أربعة عناصر: – معدل وفيات ١ طفال (دون سن ٥) – الاسـتهلاك اليومي للسعرات الحرارية للفرد الواحد كنسبة من الاحتياجات ذات الصلة – المعدل المشترك بين نسبتي التسجيل في مرحلتي التعليم الابتدائي والثانوي – معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للكبار
معـيار ضـعف الهيكل الاقتصادي	**حصـة التصنيع من الناتج المحلي الإجمالي:** ١٠ في المائة أو أقل	**مؤشر التنوع الاقتصادي:** يُحسب بوصفه متوسطاً بسيطاً لمؤشرات أربعة عناصر: – حصة التصنيع من الناتج المحلي الإجمالي – حصة الصناعة في القوى العاملة – الاسـتهلاك الفـردي السنوي للطاقة التجارية – مؤشر ١ ونكتاد لكثافة تصدير السلع	**مؤشر الهشاشة الاقتصادية:** يُحسـب بوصـفه متوسـطاً بسيطاً لمؤشرات خمسة عناصر: – حصـة التصنيع والخدمات الحديثة من الناتج المحلي الإجمالي – مؤشر ١ ونكتاد لكثافة تصدير السلع – مؤشر عدم استقرار الإنتاج الزراعي – مؤشر عدم استقرار صادرات السلع والخدمات – حجم السكان (بالنسب)	**مؤشر الهشاشة الاقتصادية:** يُحسب بوصفه متوسطاً بسيطاً لمؤشرات خمسة عناصر: – حصـة التصنيع والخدمات الحديثة من الناتج المحلي الإجمالي – مؤشر ١ ونكتاد لكثافة تصدير السلع – مؤشر عدم استقرار الإنتاج الزراعي – مؤشر عدم استقرار صادرات السلع والخدمات – حجم السكان (بالنسب)

	السنـــــــوات			
	١٩٧١	١٩٩١	٢٠٠٠	٢٠٠٢ (استباقاً لاستعراض قائمة أقل البلدان نمواً في عام ٢٠٠٣)
قاعدة الإدراج	يؤهـــل بلـــد للإدراج في قائمة أقل البلدان نمواً إذا استوفى المعايير الثلاثة الســـابقة الذكر أو المعيارين ١ ول والثالـــث أو المعيارين الثاني والثالث إذا لم يـــتجاوز البلد نقطة فصل ما بموجب المعيار ١ ول	يؤهـــل بلـــد إلى أن يضاف إلى قائمة أقل الـــبلدان نمـــواً إذا استوفى المعايير الثلاثة السابقة ولم يتجاوز عدد سكانه ٧٥ مليوناً	دون تغيير	دون تغيير
قاعدة التخريج	لا شيء	يُوصـــى بـــتخريج بلد فوراً من وضع أقل الـــبلدان نمـــواً إذا استوفى ما لا يقل عن معـــيارين اثنين من معايير التخريج الثلاثة خـــلال استعراضـــين متتالـــيين مـــن الاستعراضـــات الـــتي تـــنظم كل ثلاث سنوات. معـــايير الـــتخريج: ظلت معايير التخريج الـــثلاثة هي ذات المعايير للإدراج (الدخل المـــنخفض، ضـــعف رأس المال البشري، ضـــعف الهيكل الاقتصادي)، رهناً بتطبيق هامش بين عتبة الإدراج وعتبة التخريج.	دون تغيير	دون تغيير
اعتبارات إضافية	عندما لا يستوفى معيار واحد ولكن أوشـــك الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحـــد عـــلى الاقتراب من نقطة الفصل الدنيا، يمارس حسن التقدير بشأن الإدراج بغية مراعاة الظروف المحـــددة مـــثل نسبة متدنية بصفة استثنائية للنمو الحقيقي في السنوات ١ خيرة.	يســـتوفى معـــيارًا الزيادة المادية في نوعية مؤشر الحياة أو مؤشر التنوع الاقتصادي، يمكن أن يُبرِّر بعض السمات النوعية التالية الذكـــر التوصـــية بالإدراج في قائمة أقل البلدان نمواً، وهي أن يكون للبلد عدد قليل مـــن السكان (مليون نسمة أو أقل) أو أن يكـــون البلد من البلدان غير الساحلية أو المعزولة جغرافياً، أو التي تتعرض لكوارث طبيعية متكررة.	إذا أوشـــك أي معيار من معايير التخريج الثلاثة (مثل الدخل الفردي، وهشاشة هيكل الموارد البشرية)، على بلـــوغ العتبة، تُعدّ نبذة عن ضعف البلد المحدد لتمكين أعضـــاء لجنة التخطيط الإنمائي من اتخاذ قرار مستنير يـــتعلق بإضافة بلد إلى قائمة أقل البلدان نمواً إذا كان يوشك على بلوغ عتبة الإدراج التي تتصل بأي معيار من معايير الإدراج الثلاثة في حين استوفى البلد المعيارين ١ خرين استيفاءً كاملاً. وبالمثل، يُحتاج إلى إعداد نبذة هشاشة إذا تجاوز البلد عتبتين اثنتين من عتبات التخريج الـــثلاثة في حـــين ظل قريباً من عتبة في ما لا يقل عن معيار من المعيارين.	دون تغيير

المرفق ٢

موجز لتدابير الدعم الدولية المرتقبة بموجب وضع أقل البلدان نمواً

مجالات المعاملة الخاصة	المعاملة الخاصة المستمدة من وضع أقل البلدان نمواً	المعاملة المستمدة من وضع البلدان النامية
أولاً- التجارة	(أ) **١ فضليات غير المتبادلة بشأن أسواق البلدان المتقدمة النمو**	(أ) **١ فضليات غير المتبادلة بشأن أسواق البلدان المتقدمة النمو**
الوصول إلى ١ سواق (سواء كان البلد المستفيد عضواً في منظمة التجارة العالمية أم لا)	نظام ١ فضليات المعمم	نظام ١ فضليات المعمم
	المعاملة الخاصة قل البلدان نمواً بموجب مخططات نظام ١ فضليات المعمم المستقلة التي تقدم فوائد في مجالات التعريفات الجمركية وقواعد المنشأ (في مخططات الاتحاد ١ وروبي وكندا والولايات المتحدة)	معاملة تفضيلية
	احتمالات منح معاملة تقوم على الإعفاء من الرسوم الجمركية ومن الحصص سواق بلدان مجموعة ١ ربعة لجميع المنتجات أساساً التي يكون منشؤها أقل البلدان نمواً	احتمالات تخفيض الرسوم الجمركية عامة
	الشراكة بين بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ والاتحاد ١ وروبي	الشراكة بين بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ والاتحاد ١ وروبي
	إن المستوى الحالي للأفضليات التجارية غير المتبادلة قل البلدان نمواً المنتمية إلى أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ (شأنها شأن أقل البلدان نمواً غير المنتمية إلى أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ) ناتج عن مبادرة "كل شيء عدا ١ سلحة"	في الوقت الراهن، أفضليات تجارية غير متبادلة لبلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ من غير أقل البلدان نمواً
	وبداية من ٢٠٠٨، يرجح أن يستمر تطبيق نظام تجاري غير متبادل لفائدة أقل البلدان نمواً من أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ	بداية من عام ٢٠٠٨، نظام تجاري متبادل
	(ب) ١ فضليات غير المتبادلة بشأن أسواق البلدان النامية	**(ب) ١ فضليات المتبادلة بشأن أسواق البلدان النامية**
	النظام الشامل للأفضليات التجارية	النظام الشامل للأفضليات التجارية
	شروط ميسرة خاصة للبلدان المشاركة في أقل البلدان نمواً	شروط ميسرة للبلدان المشاركة
	الترتيبات التجارية الإقليمية	اتفاقات تجارية إقليمية
	شروط ميسرة خاصة قل البلدان نمواً المشاركة في بعض الحالات	شروط ميسرة للبلدان المشاركة
في إطار منظمة التجارة العالمية	(أ) **الإعفاء من الالتزامات**	(أ) **الإعفاء المؤقت من الالتزامات**
	الزراعة	الزراعة
	الإعفاء من الالتزامات لتخفيض الحواجز	التزامات تُنفّذ التخفيض على مدى فترة عشر سنوات
	الإعانات	الإعانات
	الإعفاء من حظر الإعانات على الصادرات	نفس الإعفاء يطبق فقط إذا كان البلد النامي من البلدان ذات الدخل المنخفض

	(ب) فترة انتقالية لتنفيذ اتفاقات أو أحكام منظمة التجارة العالمية	**(ب) فترة انتقالية لتنفيذ اتفاقات أو أحكام منظمة التجارة العالمية**
	تدابير الصحة البشرية والنباتية	تدابير الصحة البشرية والنباتية
	فترة انتقالية في حدود خمس سنوات لتنفيذ أحكام الاتفاق المتعلق بالتدابير التي تؤثر في الواردات	فترة انتقالية في حدود سنتين فقط
	تدابير ا لاستثمار المتصلة بالتجارة	تدابير ا لاستثمار المتصلة بالتجارة
	فترة انتقالية لسبع سنوات (مع إمكانية التمديد) لإلغاء التدابير غير المنسجمة مع الاتفاق	فترة انتقالية لخمس سنوات فقط
	جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة بما في ذلك التجارة في السلع المقلدة	جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة بما في ذلك التجارة في السلع المقلدة
	تأخير يصل إلى عشر سنوات (مع إمكانية التمديد) في تنفيذ أغلبية الالتزامات المتضمنة في هذه الجوانب	ترتيبات انتقالية عامة لتنفيذ أغلبية الالتزامات (٥ أو ١٠ سنوات في بعض الحالات)
	(ج) المعاملة الخاصة والتفاضلية ا خرى	**(ج) المعاملة الخاصة والتفاضلية ا خرى**
	ا نسجة والملابس	ا نسجة والملابس
	معاملة أكثر تفضيلاً بصفة أكبر من جانب ا عضاء الذين يستخدمون الضمانات الانتقالية	المعاملة التفاضلية وا كثر تفضيلاً في تحديد الشروط الاقتصادية، حسب حجم الصادرات
	الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات	الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات
	تولى ا ولوية الخاصة إلى أقل البلدان نمواً في تنفيذ المادة الرابعة من الاتفاق	تبذل جهود عامة لتشجيع ا عضاء من البلدان النامية في تجارة الخدمات
	تسوية التراعات	تسوية التراعات
	يمارس ا عضاء "الانضباط الواجب" في إثارة مسائل تتعلق بعضو من أقل البلدان نمواً، أو في السعي للحصول على تعويض أو إذن بتعليق الشروط الميسرة إلى بلد من أقل البلدان نمواً	أحكام مختلفة لصالح ا عضاء من البلدان النامية
	(د) الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية	**(د) الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية**
	يظل انتماء أقل البلدان نمواً أولوية. فقد وافق الوزراء في الإعلان الوزاري للدوحة على "العمل من أجل تيسير المفاوضات الرامية إلى انضمام أقل البلدان نمواً والإسراع بها"	تقدم أمانة منظمة التجارة العالمية، عند الطلب، المساعدة التقنية إلى حكومات البلدان المنضمة
ثانياً – المساعدة الإنمائية الرسمية	هدف المساعدة الانمائية الرسمية	هدف المساعدة الإنمائية الرسمية
	كان يُتوقع أن يخصص ٠,١٥ أو ٠,٢٠ من الناتج القومي الإجمالي للبلدان المانحة إلى أقل البلدان نمواً	كان يُتوقع أن يخصص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للبلدان المانحة إلى البلدان النامية
ثالثاً – التعاون التقني		
الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة، برعاية ست منظمات أساسية (ا ونكتاد، برنامج ا مم المتحدة الانمائي، البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، مركز التجارة الدولية ومنظمة التجارة العالمية)	يمكن لجميع أقل البلدان نمواً الحصول على المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة بموجب الإطار المتكامل	لا توجد مساعدة بموجب الإطار المتكامل

المرفق ٣

موجز لحالة أقل البلدان نمواً إزاء بلوغ حدود التخريج

أقل البلدان نمواً التي لم تفْ بمعيار واحد من معايير التخريج عام ٢٠٠٠:	
أقل البلدان نمواً التي لا تدلل على إحراز أي تقدم متسق بموجب أي معيار	أفغانستان، بنن، توغو، جزر سليمان*، جمهورية تترانيا المتحدة، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية*، جيبوتي، رواندا، زامبيا، السنغال، السودان، الصومال، غامبيا، غينيا - بيساو، كمبوديا، ليسوتو*، موزامبيق، ميانمار**، وهايتي*
بلدان من أقل البلدان نمواً دللت على إحراز تقدم مفاجئ نتيجة الاستعاضة عن مؤشر التنوع الاقتصادي بمؤشر الهشاشة الاقتصادية	إثيوبيا، أنغولا، بوركينا فاصو، تشاد، جزر القمر، جمهورية أفريقيا الوسطى، سان تومي وبرينسيبي*، سيراليون، غينيا، كيريباتي*، مالي، ملاوي، موريتانيا، نيبال والنيجر
أقل البلدان نمواً التي تدلل على إحراز تقدم متسق بموجب معيار نوعية الحياة	بوتان
أقل البلدان نمواً التي تدلل على إحراز تقدم متسق بموجب التنوع الاقتصادي/معيار الهشاشة	أوغندا، بوروندي، اليمن
أقل البلدان نمواً التي وفت بمعيار واحد من معايير التخريج عام ٢٠٠٠:	
أقل البلدان نمواً التي تستوفي معيار الدخل المنخفض للتخريج (دخل الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي)	توفالو، غينيا الاستوائية، فانواتو**، ليبيريا
بلد من أقل البلدان نمواً يستوفي معيار نوعية الحياة للتخريج	ساموا**
أقل البلدان نمواً التي تستوفي معيار التنوع الاقتصادي/الهشاشة للتخريج	إريتريا، بنغلاديش، مدغشقر
أقل البلدان نمواً المؤهلة في الوقت الراهن للتخريج، والتي أُجل قرار تخريجها	الرأس الأخضر (منذ عام ١٩٩٤)، ملديف*** (منذ ١٩٩٧)
بلد من أقل البلدان نمواً تخرج فعلاً:	بوتسوانا (١٩٩٤)

* البلدان التي استوفت معياراً واحداً من معايير التخريج قبل عام ٢٠٠٠ ولم تستوف أي معيار عام ٢٠٠٠.

** البلدان التي استوفت معيارين اثنين من معايير التخريج من القائمة قبل عام ٢٠٠٠ ولم تستوف إلا معياراً واحداً أو لا شيء عام ٢٠٠٠.

*** البلدان التي استوفت المعايير الثلاثة للتخريج قبل عام ٢٠٠٠ ومعيارين فقط عام ٢٠٠٠.

المصدر: *الأونكتاد، التخريج من وضع أقل البلدان نمواً: أين تقف أقل البلدان نمواً؟، UNCTAD/LDC/Misc.83,2002.*

المرفق ٤

خياران اثنان لقاعدة التخريج

السيناريو الراهن

(التقدم الهيكلي محدود، والهشاشة شديدة، والتخريج مسألة فيها نظر)

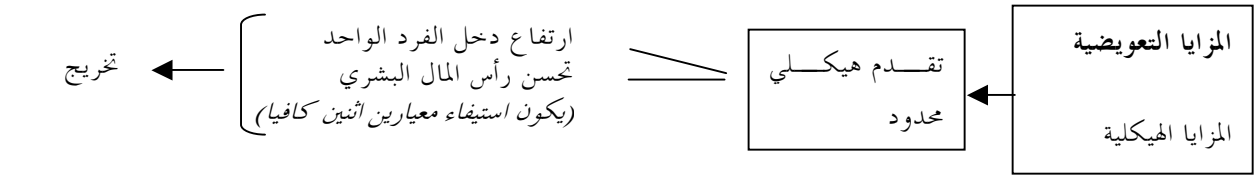

الرأس الأخضر: كانت المزايا الفعلية المستمدة من وضع أقل البلدان نمواً وما يتصل بذلك من تقدم هيكلي محدودة. غير أن البلد استوفى معياري دخل الفرد الواحد ورأس المال البشري للتخريج، في حين تظل الهشاشة الاقتصادية شديدة. ورغم أن التخريج متوقع على أسس تقنية، فإنه غير مرغوب فيه في غياب تقدم هيكلي هام، بسبب استمرار تبعية أداء رأس المال البشري للمعونة الخارجية (بما فيها المعونة الغذائية).

ملديف: كانت المزايا الفعلية المستمدة من وضع أقل البلدان نمواً تعويضية أساساً (عدم وجود تعريفات جمركية للوصول إلى سوق الاتحاد الأوروبي لسمك التونة). وكان ارتباط التقدم الاقتصادي الهيكلي (تُخصّصٌ مفيد في القطاع السياحي) متصلاً اتصالاً طفيفاً بوضع أقل البلدان نمواً. ورغم أن التخريج متوقع على أسس تقنية، فإنه يُرجّح أن يضرّ بصناعة التونة وينطوي على عدم مطابقة بين تدفق المعونة مستقبلاً وتعاظم الاحتياجات المالية المرتبطة بالعوائق الهيكلية الحادة.

سيناريو بديل

(يُسجّل بموجب السيناريو، تطور هيكلي وتتقلص الهشاشة، ويقوم التخريج على أسس أكثر متانة)

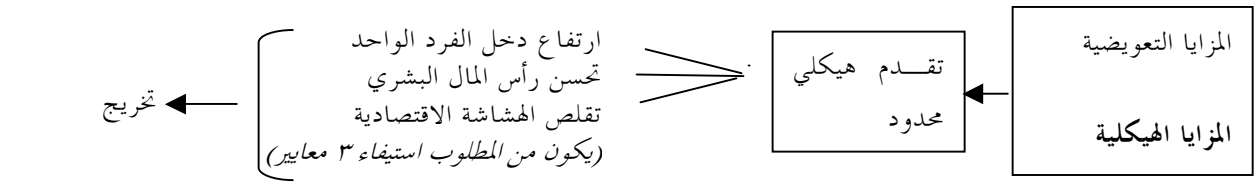

الرأس الأخضر: لن يُتوخّى التخريج حتى تُولّد المزايا الهيكلية الفعلية تقدماً هيكلياً هاماً (الاكتفاء الذاتي الغذائي، والتنوع الاقتصادي). ما لم يُنظّم التخريج في إطار انتقال ميسّر إلى جانب مرونة كبيرة.

ملديف: لن يُتوخّى التخريج حتى تُولّد المزايا الهيكلية الفعلية تقدماً هيكلياً هاماً بموجب الاستراتيجية الوطنية لإعادة توطين السكان (بسبب ارتفاع منسوب سطح البحر)، وحتى تُقدم ردود على السؤال المتعلق بـ "الانتقال الميسر" بشأن سوق الاتحاد الأوروبي ومستويات المعونة مستقبلاً.

- - - - -